تونس في 23 /05/ 2018

إلى السيـــــد رئـــيس مجلس نواب الشعب

من عضو مجلس نواب الشعب : إبراهيم بنسعيد.
إلى السيد: وزير الفلاحة.

عملا بأحكام الفصلين 96 من الدستور و146 من النظام الداخلي أتوجه إلى السيد وزير الفلاحة بسؤال كتابي.

الموضوع: حول التزام الحكومة بتنفيذ إتفاقية 26 أوت 2017 مع ممثلي ولاية قبلي.

أما بعد،

تبعا لإتفاقية 26 أوت 2017 الممضاة مع ممثلي ولاية قبلي فيما يخص وزارتكم نطلب من سيادتكم مدنا بآخر الإجراءات فيما يخص :

- بعث ديوان للتمور بولاية قبلي والآجال الزمنية المحددة له.

- وضعية التوسعات الفلاحية الخاصة وماهي الإجراءات التي تم إتخاذها في هذا الشأن خاصة فيما يهم 10 آلاف هكتار التي تقرر البدء بها فمتى ستتم تسوية وضعيتها القانونية وتسليم وثائق ملكية للفلاحين وربطها بالجمعيات المائية الرسمية .

وماهي المراحل والآجال الزمنية لإتمام الإجراءات فيما يخص بقية المساحات.

النائب: إبراهيم بنسعيد

مجلس نواب الشعب
الـــواردات
23 ماى 2018
رمز الإدارة ك/ع/ا 1258

الجمهورية التونسية
وزارة الفلاحة
والموارد المائية والصيد البحري

من

وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري

إلى

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري
003097 11.06.18
مكتب الضبط المركزي
المصادر

الموضوع: الإجابة على سؤال كتابي من طرف **السيد النائب ابراهيم بنسعيد**

المرجع: مراسلتكم عدد 1060 الواردة بتاريخ 2 جوان 2018

تحية طيبة وبعد،

تبعا لمراسلتكم المذكورة بالمرجع أعلاه، والمتعلّقة بالسؤال الكتابي الموجه من السيد **النائب ابراهيم بنسعيد** إلى وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري أتشرّف بإفادتكم بالإجابة المصاحبة.

تقبلوا سيدي فائق عبارات التقدير والاحترام، والسلام.

عن وزير الفلاحة والموارد المائية
والصيد البحري

مجلس نواب الشعب
الواردات
2018 جوان 12
رمز الإدارة

السؤال: حول التزام الحكومة بتنفيذ اتفاقية 26 أوت 2017 مع ممثلي ولاية قبلي.

الإجابة:

بخصوص بعث ديوان للتمور بولاية قبلي والآجال الزمنية المحددة له

على إثر جلسة العمل المنعقدة بمقر وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري بتاريخ 18 جانفي 2018 تحت إشراف السيد كاتب الدولة للموارد المائية والصيد البحري وبحضور السيد والي قبلي، وبعد تنقل وفد من إطارات وزارة الفلاحة إلى ولاية قبلي واستماعهم إلى آراء ممثلي الجهة، تتولّى حاليا مصالح وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري تدارس مختلف المقترحات بالتشاور مع كافة المتدخلين في المجال لإعداد الصيغة المثلى لنجاح ديوان التمور في مهامه.

بخصوص وضعية التوسعات الفلاحية الخاصة والإجراءات التي تم اتخاذها في هذا الشأن خاصة فيما يهم 10 آلاف هكتار التي تقرر البدء بها وآجال تسوية وضعيتها القانونية وتسليم وثائق ملكية للفلاحين وربطها بالجمعيات المائية.

على إثر الجلسة الوزارية المنعقدة بتاريخ 04 أوت 2018 بمركز ولاية قبلي تم إقرار تسوية وضعية التوسعات على ثلاث مراحل :

1- التوسعات المتاخمة للواحات الموجودة داخل المناطق السقوية العمومية والبالغة مساحتها 3750 هكتار.

2- التوسعات البعيدة عن المناطق السقوية العمومية الراجعة بالنظر لمجموعات من صغار الفلاحين.

3- توسعات المستغلات الكبرى

وتبعا لذلك، تم إصدار بلاغ من قبل السيد والي الجهة بتاريخ 2017/08/09 لدعوة الفلاحين الراغبين في الانتفاع بامتيازات الدولة إلى الشروع بتقديم مطالبهم. كما قامت المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية بعمليات تحسيسية على مستوى المعتمديات من سلط محلية وهياكل مهنية لتوضيح كيفية الحصول على منح الدولة وعلى مراحل الإنجاز، كما تم تكوين لجنة خاصة بالمندوبية لمتابعة مطالب الحصول على امتيازات الدولة للمساحات المتاخمة للواحات -المقدرة بحوالي 3750 هكتار- والشروع الميداني في دراسة الملفات حالة بحالة. وفي هذا الإطار، وردت على المندوبية منذ شهر نوفمبر 2017 إلى حدود يوم 31 ماي 2018 عدد 493 طلب نوايا استثمار في الأنشطة الفلاحية المزمع القيام بها داخل التوسعات، وقد تمت دراسة 231 ملف إلى حدود هذا التاريخ.

والملاحظ أن الملفات المقدمة لم تقتصر فقط على معدات الاقتصاد في مياه الري بل شملت عنصر الردم بالواحات والمعدات الفلاحية بجميع أصنافها (اقتناء جرارات وسيارات وآلات فلاحية يدوية ومعدات أخرى). وحيث أن مجلة الاستثمارات الفلاحية لم تتضمن النصوص التطبيقية لعنصر الردم بالواحات، فقد تم في هذا الشأن إعداد مقترح من المندوبية في كلفة الإنجاز للهكتار الواحد، وتم عقد جلسة عمل في الغرض بالإدارة العامة للتمويل والاستثمارات والهياكل المهنية صلب وزارة الفلاحة والمورد المائية والصيد البحري بتاريخ 25 أفريل 2018 تكفلت على إثرها الإدارة بإعداد النصوص التطبيقية الضرورية لتنفيذ هذا العنصر.

وتجدر الإشارة إلى أن القرار المتعلق بتسوية وضعية التوسعات الخاصة بولاية قبلي لم ينص على تسليم وثائق ملكية للفلاحين وربطها بالجمعيات المائية، بل نص ضمن قرارات الوفد الحكومي خلال الجلسة المنعقدة بولاية قبلي بتاريخ 04 أوت 2018 على ما يلي: **"الشروع في إدماج 10 آلاف هكتار من التوسعات الخاصة، غير المدرجة حاليّا بالدورة المائيّة والمحيطة بالواحات القديمة للتمتع بالمنح التي توفرها الدولة وخاصة الاقتصاد في مياه الري خلال سنة 2017 وإتمام إدراج بقيّة التوسعات المذكورة في أجل أقصاه 30 جوان 2019".**

كما أن اللجنة الفنية المكلفة من المندوبية تقوم بدراسةٍ لفائدة كل فلاح تشمل القيس التبوغرافي وتحديد معدات الري ونقاط الربط على الشبكة وإيجاد حلول لتمرير قنوات عبر الضيعات المحيطة، وهو ما يتطلب حيزا من الوقت قبل المرور إلى دراسة ملف لفلاح آخر.